الأمم المتحدة

A/58/623

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٢١ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراعات

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير النهائي المتعلق بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. ولعلكم تذكرون أن الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من منطوق قرارها ٣٠٢/٥٧، طلبت من البلدان المشاركة في خطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام أن تقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والخمسين، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام.

كما قررت الجمعية العامة في القرار نفسه أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون "دور الماس في تأجيج الصراعات". وقد اعتمد التقرير المرفق في الاجتماعين العامين لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، اللذين عقدا في جنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة في دورتها الثامنة والخمسين المستأنفة في مطلع عام ٢٠٠٤ لدى إنجاز عملية الترجمة.

وألتمس منكم التكرم بتعميم التقرير كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، بحيث يعقب ذلك مناقشة يحدد موعدها فيما بعد. وتقوم بعثة بلادي حاليا بصفتها الرئيس المنصرف إلى جانب البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة بصفتها الرئيس القادم لعملية كيمبرلي بإجراء مشاورات غير رسمية حول مشروع قرار يعتمد بتوافق الآراء فور انتهاء مناقشة الجمعية العامة لهذه المسألة. وأتشرف بأن أرفق طيه تقريرا شاملا لعملية كيمبرلي لكي تنظروا فيه حتى تظل الجمعية العامة على علم بالتطورات التي تحققت من خلال هذه العملية (انظر المرفق).

(توقيع) دوميساني س. **كومالو**
السفير والممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا
لدى الأمم المتحدة

080104 080104 03-65823 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

تقرير عن خطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام مقدّم إلى الجمعية العامة عملا بالقرار ٥٧/٣٠٢ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣: دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها

مقدمة

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الفقرة ٩ من منطوق قرارها ٥٧/٣٠٢ (٢٠٠٣) إلى رئيس عملية كيمبرلي أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا بشأن تنفيذ العملية. كما يسجل القرار ٥٧/٣٠٢ قرار الجمعية العامة بأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون ''دور الماس في تأجيج الصراع''.

أهداف عملية كيمبرلي

عملية كيمبرلي هي عبارة عن منتدى تفاوضي تقني دولي ثلاثي يتألف من الدول ومن صناعة الماس ومن المجتمع المدني. وهو خطة طوعية تنفذها البلدان المنتجة للماس الخام والمتاجرة به. وتستند العملية إلى نظام من الضوابط الداخلية التي ينظمها التشريع الوطني. وهناك نظام طوعي للتنظيم الذاتي للصناعة يواصل تعزيز الخطة.

ولا يزال تنفيذ الخطة على الصعيد الدولي يسترشد بالأهداف التي أسست عليها نتيجة للمبادرات التي اتخذها بلدان الجنوب الأفريقي المنتجة للماس عام ٢٠٠٠، وهي:

(أ) وقف تدفق الماس الخام الذي يستخدمه المتمردون لتمويل الصراعات المسلحة الرامية إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية، مما سيسهم إسهاما كبيرا في استتباب السلام والأمن الدوليين؛

(ب) حماية صناعة الماس المشروعة التي يعتمد عليها الكثير من البلدان في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها.

وتسعى خطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام لتحقيق الهدفين السابقين عن طريق وضع وتنفيذ خطة دولية لإصدار شهادات خاصة بالماس الخام تستند أساسا إلى خطط وطنية لإصدار شهادات من ذلك القبيل وإلى معايير دنيا متفق عليها دوليا.

التقدم المحرز

١ - بدأ التنفيذ المتزامن لخطة إصدار الشهادات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. واعترافا بالتحديات الماثلة في وجه التنفيذ التي تواجهها بعض البلدان، تم تمديد ''فترة السماح'' للتنفيذ الوطني للخطة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٢ - ووافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ على منح البلدان التي تقوم بتنفيذ خطة عملية كيمبرلي تنازلا والإشارة إلى أن هذه البلدان طلبت هذا التنازل.

٣ - وقامت بعثة استعراض بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وقدمت تقريرا أفادت فيه بأنها كانت مرتاحة لقدرة البلد وطاقته على تنفيذ خطة عملية كيمبرلي، وقدمت فيه في الوقت نفسه اقتراحات بناءة لتعزيز الرقابة والضوابط الداخلية.

٤ - وتعمل مختلف الأفرقة العاملة التابعة لخطة عملية كيمبرلي بصورة فعالة وتقوم بالمساعدة على تعزيز تنفيذ الخطة. وتم بوجه خاص اعتماد توصية تنص على إنشاء آلية لاستعراض النظراء من أجل مراقبة تنفيذ النظام. وستساعد آلية استعراض النظراء هذه، بالاستناد إلى مزيج من الإبلاغ الذاتي والقيام بـ 'زيارات استعراض' وإيفاد 'بعثات استعراض' إلى الدول المشتركة، على ضمان قيام جميع المشتركين بتنفيذ أحكام خطة عملية كيمبرلي تنفيذا فعالا.

٥ - وتم تشجيع وتيسير توسيع نطاق المشاركة في خطة عملية كيمبرلي وتعزيزها عموما. وتمت خلال عام ٢٠٠٣ معالجة مختلف مسائل الإدارة والتنفيذ بنجاح. وزاد عدد المشتركين في النظام بشكل ملحوظ.

٦ - وما فتئت جنوب أفريقيا تترأس عملية كيمبرلي منذ إنشائها في أيار/مايو ٢٠٠٠. وستنتقل الرئاسة إلى كندا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لمدة عام، ثم تنتقل إلى الاتحاد الروسي، الذي يشغل منصب نائب الرئيس لعام ٢٠٠٤ للسنة التقويمية ٢٠٠٥.

المشاركة في عملية كيمبرلي

تم إنشاء لجنة للمشاركة لدراسة الوثائق التي يقدمها المشتركون من أجل تقرير ما إذا كانوا يستوفون المعايير الدنيا لعملية كيمبرلي. وتم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ التصديق على الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي التالية كمشاركين في عملية كيمبرلي، بعد أن استوفت المتطلبات الدنيا للخطة:

١ - الاتحاد الروسي

٢ - أرمينيا

٣ - استراليا

٤ - إسرائيل

٥ - الإمارات العربية المتحدة

٦ - أنغولا

٧ - أوكرانيا

٨ - البرازيل

٩ - بلغاريا

١٠ - بوتسوانا

١١ - بولندا

١٢ - بيلاروس

١٣ - تايلند

١٣ - توغو

١٥ - الجماعة الأوروبية

١٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى

١٧ - جمهورية تترانيا المتحدة

١٨ - جمهورية كوريا

١٩ - جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٠ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

٢١ - جنوب أفريقيا

٢٢ - رومانيا

٢٣ - زمبابوي

٢٤ - سري لانكا

٢٥ - سلوفينيا

٢٦ - سويسرا

٢٧ - سيراليون

٢٨ - الصين (جمهورية - الشعبية)

٢٩ - غيانا

٣٠ - غينيا

٣١ - فنزويلا

٣٢ - فييت نام

٣٣ - كرواتيا

٣٤ - كندا

٣٥ - كوت ديفوار

٣٦ - الكونغو (جمهورية -)

٣٧ - لبنان

٣٨ - ليسوتو

٣٩ - ماليزيا

٤٠ - موريشيوس

٤١ - ناميبيا

٤٢ - الهند

٤٣ - هنغاريا

٤٤ - الولايات المتحدة الأمريكية

٤٥ - اليابان

وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر الكيان الخاص بالاتجار بالماس الخام المعروف باسم تاييه الصيني أنه استوفى المتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي وبدأ في تنفيذ الخطة اعتبارا من ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، في سياق المشاورات الجارية فيما يتعلق بتعريف المشتركين والمراقبين.

وأودع العديد من الدول الأخرى إخطارات بعزمها على أن تصبح مشاركة في عملية كيمبرلي في المستقبل القريب وهي بصدد تقديم الوثائق ذات الصلة إلى لجنة المشاركة.

ولا تزال صناعة الماس المنظمة يمثلها مجلس الماس العالمي ومنظمات المجتمع المدني تشارك بنشاط في العملية وحضرت الاجتماعات العامة بصفة مراقب.

الاجتماعات المعقودة

استضافت جنوب أفريقيا باعتبارها تشغل منصب الرئاسة اجتماعين عامين ناجحين لعملية كيمبرلي منذ اعتماد القرار ٢٠٣/٥٧ :

في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛

وفي صن سيتي بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ويرد في المرفقين الأول والثاني على التوالي البلاغان المشتركان اللذان يتضمنان بيانا بالإجراءات والمقررات التي اتخذت في جوهانسبرغ وصن سيتي.

الخلاصة

لا تزال عملية كيمبرلي تحظى بتأييد متزايد واسع النطاق، وتمثل حاليا جميع البلدان الرئيسية التي تنتج الماس وتتاجر به وتقوم بتجهيزه. وتشَجَّع الدول التي لم تستوف بعد المتطلبات الدنيا للمشاركة في العملية على مواصلة جهودها الرامية إلى القيام بذلك. وسوف يساعد التنفيذ الكامل لعملية كيمبرلي على كشف ومنع الاتجار بالماس الممول للصراعات. وتود جنوب أفريقيا بصفتها الرئيس المنصرف أن تعرب عن امتنانها وشكرها لجميع الممثلين المشتركين في عملية كيمبرلي، سواء كمشتركين أو مقدمين للطلبات أو مراقبين، لما أبدوه من تصميم مستمر على كبح الاتجار بالماس الممول للصراعات.

ومن المأمول أن تواصل الأمم المتحدة دعم تنفيذ عملية كيمبرلي. وتساعد العملية ذاتها على كفالة التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالاتجار بالماس الممول للصراعات. وبذلك، تقدم العملية مساهمة قيمة في تعزيز السلم والأمن

الدوليين. ويشهد التقدم المحرز في التنفيذ الدولي للعملية حتى الآن على ما يمكن تحقيقه على الساحة الدولية في هذه الشراكة الفريدة بين الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني حين تتحد جميع الأطراف في تصميمها على كفالة التنفيذ الدولي التام ومواصلته.

كما يساعد استمرار الدعم لعملية كيمبرلي على تعزيز الاتجار المشروع بالماس، الذي يعتمد عليه عدد من البلدان من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

المرفق الأول

البلاغ الختامي

الاجتماع العام لعملية كيمبرلي، جوهانسبرغ، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

عقد المشاركون في خطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام اجتماعا في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لبحث المسائل المتصلة بتنفيذ عملية كيمبرلي، الذي بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويشترك حاليا في خطة عملية كيمبرلي إحدى وخمسون دولة، ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي هي الجماعة الأوروبية. وحضر الاجتماع العام بصفة مراقب ست دول غير مشتركة في الخطة وممثلون عن المجلس العالمي للماس والمجتمع المدني. وأعرب المشتركون والمراقبون عن امتنانهم لجنوب أفريقيا، التي تتولى رئاسة عملية كيمبرلي، لاستضافة الاجتماع ولما لاقوه فيها من حفاوة حارة.

ورحب المشتركون بالقرارات التي اتخذها على التوالي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير والجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والتي عبرت عن تأييدها القوي لخطة عملية كيمبرلي. وتم تحديد عدد من مسائل التنفيذ وأحيلت إلى الأفرقة العاملة لمناقشتها.

واعترافا بالصعوبات التي يواجهها مختلف المشتركين في تنفيذ عملية كيمبرلي، اتخذ المشتركون مقررا إداريا بشأن تمديد فترة السماح النهائية التي ستقر بموجبها قائمة المشتركين. وستصدر الرئاسة قائمة منقحة بحلول ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بعد أن تكون قد قدمت قائمة مستكملة في ٥ أيار/مايو، وستتولى تقييم الوثائق ذات الصلة التي تقدم بحلول ٣١ أيار/مايو. وبالاستناد إلى الوثائق المقدمة، ستتقدم لجنة المشاركة المنشأة حديثا بتوصية بهذا الشأن إلى الرئاسة عما إذا كان ينبغي إقرار هذه القائمة أخيرا، وذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وقدم الفريق العامل المعني بالنظام الداخلي مشروع نص مفصل يحدد القواعد المتعلقة بعقد الاجتماعات العامة واجتماعات الهيئات الفرعية. وباستثناء مسألة وحيدة تتصل باتخاذ القرارات، اعتمد الاجتماع العام هذا النص رهنا بالعودة إلى الحكومات. وتمس الحاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات لحل النقطة الأخيرة. كما تم الاتفاق على مشروع بيان منفصل ينص على اتباع إجراء كتابي لاتخاذ القرارات خارج الدورات.

وقام الفريق العامل المعني بالمراقبة والضوابط بتجميع اختصاصات لجنة المشاركة، التي اعتمدها الاجتماع العام. وستتواصل مناقشة وثيقة المبادئ التوجيهية لآلية استعراض النظراء بالوسائط الإلكترونية مع أعضاء الفريق العامل، وتعمم على المشتركين وتقدم فيما بعد إلى الاجتماع العام المقبل.

وأعد الفريق العامل المعني بالإحصاءات مجموعة من التوصيات المفصلة التي ستتيح الشروع بجمع الإحصائيات التي تعطي صورة عن التجارة الدولية بالماس الخام للربع الأول من عام ٢٠٠٣. واعتمد الاجتماع العام هذه التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت وثيقة مفصلة تتعلق بالاختصاصات من أجل توجيه الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل. وسيواصل هذا الفريق العامل التعاون على تخطيط وتنفيذ مجمل استراتيجية جمع الإحصاءات وتحليلها لصالح عملية كيمبرلي ومعالجة ما يمكن أن ينشأ من مسائل تنفيذية ومفاهيمية.

وناقش الفريق العامل المعني بخبراء الماس سبل ووسائل تحسين الطريقة التي تتفاعل بها خطط المشتركين الوطنية لإصدار الشهادات. كما حدد المجالات التي سيتعين على الفريق العامل أن يناقشها ويقدم مقترحات مفصلة قبل الاجتماع العام المقبل. وقدم الفريق العامل إلى الاجتماع العام نصا يتضمن الاختصاصات اللازمة لتوجيه الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل حاليا وفي المستقبل، وعدة مبادئ توجيهية قام الاجتماع العام فيما بعد بتعديلها واعتمادها.

ونظر الاجتماع العام في حالة تنفيذ جمهورية أفريقيا الوسطى لخطة عملية كيمبرلي منذ الأحداث التي تتصل بتغيير الحكومة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، وقرر بدعوة من السلطات إيفاد بعثة استعراض إلى ذلك البلد. وتمت الموافقة على اختصاصات بعثة الاستعراض. وسيضطلع ببعثة الاستعراض في موعد لا يتجاوز ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وستتألف من لجنة من خمسة أعضاء، ثلاثة مشتركين واثنين من المراقبين. وبالاستناد إلى تقرير بعثة الاستعراض، سيقدم الرئيس اقتراحا إلى المشتركين حول مركز جمهورية أفريقيا الوسطى في خطة عملية كيمبرلي عملا بالمادة ١٥ من الفرع السادس.

كما نظر الاجتماع العام في إشارة جمهورية ليبريا إلى أنها تود أن تصبح من المشتركين في خطة عملية كيمبرلي. ونظرا للحظر القائم الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الاتجار بالماس مع ليبريا، فإنه لا يمكن النظر في طلب انضمامها إلى المشتركين إلا بعد أن يرفع حظر الاتجار بالماس. ودعت حكومة ليبريا عملية كيمبرلي إلى إيفاد بعثة استعراض إلى ليبريا في أسرع وقت ممكن.

كما نظر الاجتماع العام في السبيل الذي يمكن أن تتبعه عملية كيمبرلي مستقبلا ووافق على أن من الضروري عقد اجتماع عام آخر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، للنظر في المسائل المتعلقة بالتنفيذ. وسوف تستضيف الرئاسة هذا الاجتماع. وسيعمل جميع المشتركين على مضاعفة جهودهم من أجل تحقيق النتائج المثلى من حيث التنفيذ.

المرفق الثاني

الاجتماع العام لعملية كيمبرلي

صن سيتي، بجنوب أفريقيا، ٢٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

عقد المشاركون في خطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام اجتماعا في صن سيتي، بالمقاطعة الشمالية الشرقية من جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لمناقشة فعالية تنفيذ العملية. وبدأ التنفيذ الدولي لعملية كيمبرلي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. واعترافا بالصعوبات التي تواجهها بعض البلدان خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ لاستيفاء متطلبات التنفيذ الدنيا، فهم الاجتماع العام أن استعراض خطة إصدار الشهادات ينبغي أن يجري في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وفقا للمادة ٢٠ من وثيقة خطة عملية كيمبرلي.

ورحبت الرئاسة بإضافة ثلاثة بلدان أخرى إلى قائمة المشتركين في الخطة، وهي البرازيل وتوغو ورومانيا. ويشترك حاليا في خطة عملية كيمبرلي ما مجموعه ٤٥ دولة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي (الجماعة الأوروبية). وأعلنت ٢٠ دولة أخرى قدمت طلباتها عن عزمها على المشاركة في خطة عملية كيمبرلي وهي حاليا بصدد اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستيفاء متطلبات العملية. وحضر المجلس العالمي للماس ممثلا لصناعة الماس وممثلون عن المجتمع المدني الاجتماع العام بصفة مراقبين. وأعرب جميع المشتركين عن امتنانهم لجنوب أفريقيا الرئيس المنصرف، لاستضافة الاجتماع ولما لاقوه من حفاوة حارة خلال مداولاتهم.

وأكدت الرئاسة ضرورة مواصلة تعزيز خطة عملية كيمبرلي، من أجل كفالة عدم ضياع الزخم الذي تراكم حتى الآن. وأعربت جنوب أفريقيا عن سرورها لأنه عهد إليها بمهمة جمع الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني في منتدى فريد وأعربت الرئاسة عن شكرها لجميع الأطراف لما أبدته من تعاون بناء وما قدمته من دعم لها أثناء هذه العملية.

وقام المشتركون بتعديل النظام الداخلي لعملية كيمبرلي بغية تعزيز الاستمرارية عن طريق إنشاء منصب نائب رئيس عملية كيمبرلي، الذي يتولى الرئاسة في العام التالي بعد قضاء اثني عشر شهرا في هذا المنصب. واختار الاجتماع العام كندا لتولي رئاسة العملية في عام ٢٠٠٤. وتم اختيار الاتحاد الروسي لمنصب نائب الرئيس لعام ٢٠٠٤ وبالتالي، سيتولى الرئاسة في عام ٢٠٠٥. وقبلت كندا منصب الرئاسة لمدة عام واحد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بعد انتهاء فترة ولاية جنوب أفريقيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٣. وتعهدت كندا بمواصلة الاستفادة من الإنجازات الجديرة بالملاحظة التي حققتها عملية كيمبرلي أثناء رئاسة جنوب أفريقيا. وأعلنت كندا عن عزمها على التعاون مع الاتحاد الروسي بصفته نائب الرئيس الجديد للعملية.

ونظر الاجتماع العام في تقرير أعدته بعثة الاستعراض التي عهد إليها بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لتقييم فعالية تدابير الرقابة التي تمارسها عملية كيمبرلي. وأفادت بعثة الاستعراض بأنها مرتاحة لقدرة وطاقة جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ عملية كيمبرلي، بينما تشجع مواصلة تعزيز الرقابة والضوابط الداخلية. وأعرب الاجتماع العام عن تقديره للسلطات المختصة في جمهورية أفريقيا الوسطى لما أبدته من تعاون ممتاز وما قدمته من مساعدة إلى أعضاء بعثة الاستعراض، وعن تقديره أيضا لأعضاء بعثة الاستعراض أنفسهم للطريقة البناءة والمهنية التي اضطلعوا بها بمهامهم. وناقش مختلف الأفرقة العاملة التابعة لعملية كيمبرلي العديد من المسائل الإدارية والمتعلقة بالتنفيذ. وتم إحراز تقدم هام عندما وافق الاجتماع العام على توصية الفريق العامل المعني بالرصد بإنشاء آلية استعراض النظراء لضمان قيام جميع المشتركين بتنفيذ أحكام خطة عملية كيمبرلي تنفيذا فعالا. وينص الاتفاق على إنشاء إطار شامل لرصد تنفيذ الخطة، بالاستناد إلى مزيج من الإبلاغ واللجوء إلى إيفاد 'زيارات استعراض' و 'بعثات استعراض' إلى المشتركين. ويتضمن الإطار اشتراطا واضحا ينص على قيام جميع المشتركين بالإبلاغ سنويا عن تنفيذ الخطة، بالاستناد إلى استبيان موحد وافق عليه الاجتماع العام أيضا. كما ينص الإطار على إنشاء نظام لزيارات الاستعراض إلى المشتركين لتقييم تنفيذ الخطة. وعلى الرغم من أن هذه الزيارات ستتم على أساس طوعي، فقد وافق الاجتماع العام على أن من المستصوب أن يتطوع أكبر عدد ممكن من المشتركين لاستقبال زيارة استعراض بحلول عام ٢٠٠٦. وأشارت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو إلى رغبتهما بإجراء مناقشات ثنائية بشأن الإحصاءات واستضافة زيارة استعراض، من حيث المبدأ، خلال العام القادم. كما تطوع مشتركون آخرون باستضافة زيارات استعراض. وسيتواصل اللجوء إلى إيفاد بعثات الاستعراض في الحالات التي توجد فيها إشارات موثوقة تدل على عدم امتثال ملحوظ من جانب أحد المشتركين في عملية كيمبرلي. وسيبدأ تنفيذ القرار فورا تحت مسؤولية رئاسة عملية كيمبرلي، يساعدها في ذلك الفريق العامل المعني بالرصد.

وشرع في الإبلاغ عن الإحصاءات المطلوبة بموجب خطة عملية كيمبرلي خلال الأشهر الستة الأخيرة والعملية مستمرة حاليا. وأقر الاجتماع العام التوصيات التي أعدها الفريق العامل المعني بالإحصاءات لمعالجة المسائل المتعلقة بعدم تقديم البيانات الإحصائية ومعالجة العيوب في نوعية البيانات المقدمة. وقام الفريق العامل بوضع مشروع خطة عمل

تنص على مبادئ توجيهية للأنشطة الإحصائية حتى الاجتماع العام القادم. وسيتعاون الفريق العامل بموجب هذه الخطة بشكل وثيق لدراسة ما قد ينشأ من مسائل تتعلق بالتنفيذ والمفاهيم والتحليل وسيمضي قدما في إعداد قاعدة بيانات خطة عملية كيمبرلي اللازمة لدعم تنفيذ الخطة.

واجتمع الفريق العامل المعني بخبراء الماس والمسائل التقنية لحل مسائل التنفيذ المعلقة ومناقشة كيفية استعمال خبرة الفريق العامل لتعزيز كفاءة خطة عملية كيمبرلي، عن طريق أمور منها على سبيل المثال، تقديم المساعدة التقنية إلى المشتركين . واعتمد الاجتماع العام الاختصاصات المنقحة وعددا من التحسينات التي أدخلت على المبادئ التوجيهية التقنية. ونوقشت في الفريق العامل وثيقة تتعلق بتقييم عينة من الشحنات قدمتها استراليا، وتتضمن مساهمات من كندا، ووزعت على الاجتماع العام لمتابعة مناقشتها.

واجتمع الفريق العامل المعني بخبراء الماس والمسائل التقنية والفريق العامل المعني بالإحصاءات معا لمناقشة أوجه الغموض في نظام الترميز المتوائم وما يترتب على الاختلاف في التصنيف من نتائج في تنفيذ خطة عملية كيمبرلي وفي دقة الإبلاغ عن الإحصاءات. وطلب كل من الفريقين العاملين من الاجتماع العام منحه ولاية قوية للاتصال بمنظمة الجمارك العالمية واقتراح الحلول الممكنة لأوجه الغموض في التصنيف وعهد إليهما بهذه الولاية.

وستعتبر القرارات التي اتخذها الاجتماع العام مقرة رسميا عندما تتم ترجمتها إلى اللغات الرسمية للاجتماع العام وهي (الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والأسبانية والروسية)، عملا بالمادة ٢٦ من النظام الداخلي، وتوزيعها على جميع المشتركين. ونظر الاجتماع العام في تدخل من جمهورية الصين الشعبية بشأن وضع نظام داخلي للإدارة يقوم على شبكة الإنترنت العالمية يستخدم حاليا بصورة حصرية لتيسير تنفيذ خطة عملية كيمبرلي.

وأعرب الاجتماع العام عن شكره للرئاسة المنصرفة لما أبدته من قيادة فعالة لخطة عملية كيمبرلي. وتعهد المشتركون والمراقبون بمواصلة السعي لتحقيق التنفيذ التام والفعال للخطة والاستمرار في هذا التنفيذ، الذي تعتبر نتائجه أمرا حاسما لنجاح خطة شهادات المنشأ ومصداقيتها.